كلية الحقوق والعلوم السياسية

ماستر 2، تخصص قانون خاص

مادة قانون التحكيم والطرق البديلة لحل المنازعات

الإجابة النموذجية

➢ مقارنة بين الصلح القضائي والوساطة الجزائية.

– للقاضي القيام بالصلح بمبادرة منه أو بطلب من الأطراف، كما يجوز لوكيل الجمهورية قبل أي متابعة جزائية، أن يقرر بمبادرة منه أو بناء على طلب الضحية أو المشتكى منه إجراء وساطة.

–يتم الصلح في المواضيع المتعلقة بالمجال المدني، الأسري والإداري,

–تُطبق الوساطة الجزائية في مواد الجنح (القذف–الوشاية الكاذبة–ترك الأسرة–الامتناع العمدي عن تقديم النفقة–جرائم الاعتداء على الملكية العقارية، وكذا في المخالفات (المادة 37/مكرر2 ، أمر رقم 15/02 مؤرخ في 23 يوليو 2015).

–يُصادق القاضي على اتفاق الصلح مما يؤدي إلى انتهاء الخصومة. تنقضي الدعوى العمومية بتنفيذ اتفاق الوساطة وبسحب الشكوى إذا كانت شرطا لازما للمتابعة.

–يُوقع على محضر الصلح الطرفين، أمين الضبط والقاضي. ويوقع على محضر المصالحة كل من وكيل الجمهورية، أمين الضبط والأطراف، وتسلم نسخة منه لكل طرف. (المادة 37/مكرر3 ف2 ، **أمر** رقم 15/02 مؤرخ في 23 يوليو 2015).

– إذا لم يتم تنفيذ اتفاق الصلح، يمكن للطرف الآخر اللجوء إلى القضاء. كما أنه في حالة عدم تنفيذ اتفاق المصالحة الجزائية في الآجال المحددة، يتخذ وكيل الجمهورية ما يراه مناسبا بشأن إجراءات المتابعة. المادة 37/مكرر8 ، **أمر** رقم 15/02.

➢ أهم العناصر المتعلقة بالصلح القضائي غير المباشر في الجزائر.

– نص المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية (2008) على عدة شروط لمباشرة الوساطة القضائية أهمها وجوبية عرض القاضي للوساطة على الأطراف المتخاصمة، إضافة إلى ضرورة التراضي بين كل الأطراف لإجراء الوساطة.

– تحديد آلية المصادقة على محضر الصلح (بأمر قضائي/ بحكم قضائي ؟)

–شرح الآراء الفقهية الرافضة لاستبعاد قضايا الأسرة (مرحلة الخطبة، النفقة بين الزوجين والاقارب إلخ...) من الوساطة القضائية.

➢ عناصر الإجابة المتعلقة بالقوة التنفيذية لحكم التحكيم الالكتروني مع تحديد ضمانات تنفيذه.

– تقتضي إجراءات الدعوى التحكيمية الإلكترونية توجيه طلب اللجوء إلى التحكيم إلى سكرتارية المحكمة الافتراضية. تقوم المحكمة بإرسال إفادة بالتسلم للمدعى ويخطر المدعى عليه بالطلب خلال يومين من تقديمه. يتم تبليغ الحكم، بإرساله على الموقع الخاص بالأطراف عبر الإنترنت. يتم تنفيذ الحكم التحكيمي مع تذييله بالصيغة التنفيذية. (التشريع الألماني الصادر في 22 يوليوز 1997 بشأن خدمات المعلومات والاتصالات).

من بين أهم وأنجع الآليات المعتمدة: التهديد بسحب علامة الثقة، التهديد بإدارة نظام السمعة عبر الانترنت، التهديد بنظام القائمة السوداء، التهديد بنظام الغرامة التهديدية، التهديد بالجرد من الأسواق الالكترونية...".

➢ عناصر الإجابة المتعلقة بخدمات المصادقة الالكترونية وكذا مهام هيئات التوثيق الالكتروني في التشريع الجزائري والقانون المقارن.

التشريع الجزائري:

– القانون رقم 04/15 المؤرخ في أول فبراير 2015 المتعلق بالتوقيع و التصديق الالكتروني (المواد 16،–18، 34، 72).

–الحجية في مجال المعاملات الالكترونية (المواد 323 مكرر 1 و 327 فقرة 2 من قانون 05–10 لسنة 2005).

القانون المقارن:

–لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي قانون الأونستيرال النموذجي(25 يونيو إلى13 يوليو 2001) المتعلقة بالتوقيع الالكتروني و شهادات التصديق الصادرة في هذا الشأن.

– قانون التوجيه الأوربي رقم 93 لعام 1999 المتعلق بشروط معادلة التوقيع الالكتروني للتوقيع اليدوي من حيث قوة الإثبات.

– القانون التونسي رقم 83 لسنة 2000 المتعلق بهيئات التوثيق ومزودي خدمات المصادقة الالكترونية.

➢ عناصر الإجابة المتعلقة بآليات سير خصومة التحكيم الإلكتروني.

– تقتضي إجراءات الدعوى التحكيمية الإلكترونية توجيه طلب اللجوء إلى التحكيم إلى سكرتارية المحكمة الافتراضية.

–تقوم المحكمة بإرسال إفادة بالتسلم للمدعى ويخطر المدعى عليه بالطلب خلال يومين من تقديمه. يتم تبليغ الحكم، بإرساله على الموقع الخاص بالأطراف عبر الإنترنت.

–تُعد جلسات المحاكمة سرية وسريعة لا تتجاوز ثلاثة أيام.

يتم تنفيذ الحكم التحكيمي مع تذييله بالصيغة التنفيذية. (التشريع الألماني الصادر في 22 يوليوز 1997 بشأن خدمات المعلومات والاتصالات).

–تقييم آليات تنفيذ القرارات التحكيمية عن بُعد.

من بين أهم وأنجع الآليات المعتمدة: التهديد بسحب علامة الثقة، التهديد بإدارة نظام السمعة عبر الانترنت، التهديد بنظام القائمة السوداء، التهديد بنظام الغرامة التهديدية، التهديد بالجرد من الأسواق الالكترونية...".

- التكييف القانوني للصلح القضائي في الجزائر.

اعتبار الصلح بمثابة إجراء وليس عقد هو إخلال بتوقعات الأطراف الراغبة في الصلح، وإهدار للإرادة الأطراف المُعبر عنها في العقود المحررة عن الجهات غير القضائية كالعقد التوثيقي.

يُعد الصلح طريق بديل لحل المنازعات.

- عدم ملائمة قواعد التنازع مع بيئة التحكيم الالكتروني.

– تحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع وإجراءات التحكيم الإلكتروني، والتأكيد على أن الانترنت أسلوب جديد تخطى مناهج القانون الدولي الخاص. ومن ثَم تطبيق قانون موضوعي الكتروني دولي (lex electronica la) للمعاملات التي تتِم عبر مختلف مواقع الانترنت. كما تخضع العقود الالكترونية إلى القانون الذي اختاره الأطراف، وفي حالة غياب إرادة الأطراف يجب على هيئة التحكيم الالكتروني البحث عن القانون الواجب التطبيق والذي غالب ما يكون القانون الأكثر اتصالا بموضوع النزاع.

- الصلح والابراء.

الصلح هو عبارة عن **تضحية** من قبل أطراف الخصومة **معا**، بغية إيجاد حل نهائي للمنازعة، بينما الابراء عبارة عن تضحية من قبل طرف واحد من أطراف الخصومة.